مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مقالات RCD

عندما تتغير خرائط القوة: سيناريوهات النظام الدولي بعد الحرب الامريكية-(الإسرائيلية) على إيران

قراءة في التحولات الجيوسياسية

وإعادة تشكيل موازين القوة العالمية

م.م. انمار نوري خفيف القره غولي

تخصص (الجغرافية السياسية) جامعة واسط

ملحوظة:

ان كل الاراء الواردة في المقال تعبر عن رأي كاتبها

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) ٢٠١٤ في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من ٧٠ شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

مقالاتRCD

عندما تتغير خرائط القوة: سيناريوهات النظام الدولي بعد الحرب الامريكية-(الإسرائيلية) على إيران

قراءة في التحولات الجيوسياسية وإعادة تشكيل موازين القوة العالمية

م.م. انمار نوري خفيف القره غولي
تخصص (الجغرافية السياسية) جامعة واسط

في التحليل الجغرافي السياسي، لا تُقاسُ الحروب بما تُحدِثه من دمارٍ مادي فقط، بل بما تُعيد ترتيبه من علاقاتٍ بين المكان والسلطة والموارد والممرّات، ومن هذا المنظور فإنّ الحرب الإيرانيّة الراهنة ليست مجرّد مواجهةٍ عسكريّة بين أطرافٍ متحاربة، بل لحظة إعادةِ توزيـعٍ للقوّة على خرائطٍ أشمل: خريطة الطاقة، وخريطة الملاحة، وخريطة التحالفات، وخريطة النفوذ الرمزي والقانوني في النظام الدولي، وقد أشارت تقاريرُ بحثيّة حديثة إلى أنّ هذه الحرب لا تجري في فراغ؛ فهي تتداخل مع صعود الصين، واستمرار الحرب في أوكرانيا، وتراجع اليقين في النموذج الأمريكي للهيمنة، واحتدام المنافسة على الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والاقتصاد العالمي. وعليه، فإنّ الأثر الحقيقيّ للحرب لا يُقاس في ميدان القتال وحده، بل في اتساع موجات الارتداد من الخليج إلى أوروبا وآسيا، ومن أسواق النفط إلى التجارة العالمية.

أولاً: الحربُ الامريكية (الإسرائيلية) على الإيرانيّة بوصفها زلزالًا جغرافيًّا سياسيًّا

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف شاه إيران ليكون ذراعها في منطقة الشرق الأوسط ، فجعلت منه قوة اقليمية تفوقت على غيرها من القوى الاقليمية الأخرى ، وعملت على دعم برنامجه النووي لتدعيم قوته وجعله متفرد على غيرها من دول المنطقة ، إلا انه وبعد قيام الثورة الايرانية في العام (١٩٧٩) تحولت ايران من دولة صديقه وحليف استراتيجي الى عدو لدود تسعى الولايات المتحدة وحلفائها الى محاصرته وعدم السماح له بنشر افكاره ومبادئه في جواره الاقليمي ، أو السماح له بكسب التأييد لهذه الدولة التي شكلت خللاً كبيراً بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة تُعد من ضمن المجال الحيوي للأخيرة (١).

تُبيّن دراسة دوليّة أنّ الضربات الأمريكيّة-الإسرائيليّة ضدّ إيران، التي بدأت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٦، حملت ثلاثة أهداف رئيسة: تعطيل البرنامج النووي الإيراني، إضعاف البرنامج الصاروخيّ الباليستي، وتقليص التهديد الذي تمثّله الجماعات المسلّحة المرتبطة بطهران في الإقليم. لكنّ أهميّة الحرب، جغرافيًّا سياسيًّا، تكمن في أنّها تتجاوز هذه الأهداف المباشرة إلى إعادة تعريف وظيفة إيران وموقعها داخل الإقليم والنظام العالمي. فبحسب التقرير نفسه، يمتدّ أثر الصراع إلى الصين بوصفها مستوردًا رئيسًا للنفط الإيراني، وإلى روسيا التي قد تستفيد من انشغال الموارد الأمريكية واضطراب أسواق الطاقة، وإلى الاتحاد الأوروبي الذي يواجه ارتداداتٍ مباشرةً على التضخم والإنتاج وسلاسل الإمداد(٢).

وعليه اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من السياسات لمواجهة النفوذ الإيراني، تمثلت في فرض العقوبات السياسية والاقتصادية بهدف إضعاف النظام الإيراني ودعم معارضيه، والعمل على تشكيل تحالفات إقليمية ودولية لاستنزاف إيران عسكرياً واقتصادياً، كما حدث خلال الحرب العراقية–الإيرانية، فضلاً عن السعي إلى حشد الرأي العام العالمي ضد إيران من خلال تصويرها بوصفها تهديداً للأمن الدولي ونظاماً مناهضاً للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان(٣).

وفي القراءة الجغرافيّة السياسيّة، تكمن أهميّةُ هذا الصراع في أنّه صراعٌ على المجال الحيويّ لا على الحدود فحسب، فمضيق هرمز ليس ممرًّا بحريًّا عاديًّا، بل عقدةُ ربطٍ عالمية تمرّ عبرها كمياتٌ ضخمة من النفط والغاز، وقد وصفت الوكالة الدولية للطاقة هذا الاختناق بأنه أكبرُ اضطرابٍ في تاريخ سوق النفط العالمي. ووفقًا للوكالة، انخفضت

تدفّقات الخام والمنتجات عبر المضيق من نحو ٢٠ مليون برميل يوميًا قبل الحرب إلى شبه توقّف، بينما خفّضت دولُ الخليج إنتاجها بما لا يقلّ عن ١٠ ملايين برميل يوميًا. وهذا يعني أنّ الحرب نقلت مركزَ الثقل من الجبهة العسكرية إلى جبهةٍ جيو-اقتصاديةٍ أوسع، حيث يتحوّل الممرّ البحري إلى أداة ضغطٍ دوليّ، وتصبح الجغرافيا ذاتها جزءًا من سلاح الصراع(٤)

ثانيًا: من الردع العسكري إلى الجيو-اقتصاد العالمي

أصبح الاقتصادُ العالميُّ، في هذه الحرب، مكشوفًا أمام حقيقةٍ جيوسياسيّة قديمةٍ جديدة: إنّ العولمة لا تلغي الجغرافيا، بل تعيد توزيع هشاشتها، فقد حذّرت منظمة التجارة العالمية من أنّ استمرار أسعار النفط والغاز المرتفعة بسبب الصراع قد يخفّض نموّ تجارة السلع في (٢٠٢٦) بنحو (٠,٥)، ويقتطع (٠,٧) من نمو تجارة الخدمات، ولا سيّما النقل والسفر والسياحة. كما قدّرت المنظمة أنّ نمو التجارة العالمية سيتباطأ من (٤,٦٪) في (٢٠٢٥) إلى (١,٩٪) في (٢٠٢٦) في السيناريو الأساسي، وهو تباطؤٌ يعبّر عن انتقال الصدمة من أسعار الطاقة إلى بنية التجارة نفسه(٥)

وتتعمّق الصدمة عندما تتخذ شكلَ تضخمٍ عالميٍّ واتساعٍ في عدم اليقين، ففي تقريرها لـ(آذار/مارس ٢٠٢٦)، أوضحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنّ التوتر في الشرق الأوسط رفع توقعات التضخم وخفّض تقديرات النمو، وأنّ استمرار الإرباك في الممرّات البحرية وارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة يضعف الطلب العالمي، وفي السيناريو الذي يفترض اضطرابًا محدودًا زمنيًّا، يتراجع النمو العالمي من (٣,٤٪) في (٢٠٢٥) إلى (٢,٨٪) في (٢٠٢٦) ثم يرتفع إلى (٣,١٪) في (٢٠٢٧)؛ أمّا في سيناريو الاضطراب المطوّل، فقد ينخفض النمو العالمي إلى (٢,١٪) في (٢٠٢٦) و (١,٨٪) في(٢٠٢٧)، وتُظهر هذه الأرقام أنّ الحرب لا تضرب الإقليم فقط، بل تُعيد رسم تكاليف الإنتاج والاستهلاك والتمويل في الاقتصاد العالمي كلّه(٦)

وتزداد دلالةُ هذا التحوّل إذا أُخذت معطياتُ الطاقة بعين الاعتبار، فالوكالة الدولية للطاقة أعلنت في (١١ آذار/ مارس ٢٠٢٦) إطلاق (٤٠٠) مليون برميل من الاحتياطيات الطارئة، وهو أكبرُ سحبٍ من المخزونات في تاريخها، في محاولةٍ لامتصاص أثر الصدمة، كما ذكرت أنّ أسعار النفط قفزت فوق (١٠٠) دولار للبرميل، وأنّ وقود الديزل ووقود الطائرات وغاز البترول المسال تأثّر بصورةٍ أشدّ من الخام نفسه. وهذا يُظهر أن الصراع لم يعد صراعًا على النفوذ العسكري فقط، بل على انتظام الأسواق نفسها، أي على قدرة النظام الدولي على الحفاظ على وظائفه الأساسية في النقل والإمداد والتسعير(٧)

ثالثًا: إيران، ومحور المقاومة، وهشاشة الإقليم

تُظهر دراسةُ تشاتام هاوس حول «محور المقاومة» أنّ الحرب الإسرائيلية على المنطقة منذ(٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣) هدفت إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط عبر إضعاف إيران وحلفائها، غير أنّ هذا المحور، رغم الخسائر التي أصابته في (٢٠٢٤ و٢٠٢٥)، ما يزال أكثر قدرة على التكيّف ممّا يظنّ كثيرون، وتفيد الدراسة بأنّ هذا المحور ليس مجرد تنظيماتٍ مسلّحة، بل شبكةٌ سياسيةٌ واقتصاديةٌ وعسكريةٌ وأيديولوجيةٌ متجذّرةٌ داخل الدول والمجتمعات، وأنّ قوته تكمن في المرونة والقدرة على الامتداد عبر أكثر من ساحة. من منظور الجغرافيا السياسية، هذا يعني أنّ الحرب لا تُضعف الدولة المركزية فقط، بل تعيد تشكيل الأقاليم الشبكية، حيث تعمل الفواعل غير الدولتية كعقدٍ لوجستية

وأمنية وسياسية ضمن مجال إقليمي متشابك(٨).

فالنخبة الإيرانية ترى أنّ «المقاومة» لم تعد مجرّد خطابٍ أيديولوجي، بل صارت عقيدةَ أمنٍ قوميٍّ ترتبط بمناهضة الهيمنة الأمريكية، وبالسعي إلى التنمية والاستقلال، وبالاستناد إلى ذاكرةٍ تاريخيةٍ قوميةٍ تستحضر أزمة النفط والانقلاب على رئيس الوزراء الإيراني الأسبق محمد مصدّق في خمسينيات القرن الماضي، كما ترى هذه النخبة أنّ الولايات المتحدة لن تقبل بسهولةٍ بمكانة إيران الكبرى في الإقليم، وأنّ الاتفاقات الدولية لم تعد تُقرأ في طهران بوصفها ضمانةً دائمة.

رابعاً: انعكاسات الحرب على العراق

يُعد العراق من أكثر الدول تأثرًا بالحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران، ليس بسبب القرب الجغرافي فحسب، وإنما بسبب موقعه في قلب المجال الجيوسياسي الخليجي واعتماده الكبير على صادرات النفط العابرة للخليج العربي ومضيق هرمز، فالحرب لم تُنتج تهديدات أمنية مباشرة فقط، بل أفرزت مجموعة واسعة من التداعيات الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية التي طالت بنية الدولة العراقية ومساراتها التنموية وعلاقاتها الإقليمية والدولية. ومن اهم الانعكاسات هي:

١. التأثيرات على الأمن الطاقوي والاقتصاد العراقي

بالنسبة إلى العراق، لا يُعد مضيق هرمز مجرد ممر ملاحي دولي، بل يُمثل شريانًا اقتصاديا أساسيا تتدفق عبره غالبية إيرادات الدولة، إذ تعتمد الدولة على النفط، ومعظم وارداتها مرهونة باستمرار تصدير الخام من الجنوب، وهذه الصادرات تعبر حتمًا مضيق هرمز قبل أن تصل إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية، حيث تشير التقديرات الاقتصادية إلى أن قرابة (٩٤٪) من صادرات العراق النفطية تُنقل عبر الموانئ البحرية الجنوبية، وهو ما يعني أن أي إغلاق فعلي لمضيق هرمز قد يفضي إلى تعطّل معظم تلك الصادرات، ويؤدي بالتالي إلى تراجع الإيرادات النفطية من نحو (٧) مليارات دولار شهريًا إلى أقل من مليار دولار، وتراجع صادرات النفط من نحو (٣,٤) مليون برميل يوميًا إلى أقل من (٢٥٠) ألف برميل فقط(٩). كما أعلن وزير النفط العراقي أن الصادرات النفطية المارة عبر مضيق هرمز تراجعت بنحو (٩٠٪) مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، وهو ما انعكس مباشرة على الإيرادات المالية للدولة العراقية(١٠)، وأدى هذا الوضع إلى اتساع العجز المالي وتراجع الموارد الحكومية، الأمر الذي دفع بغداد إلى فتح مشاورات مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لبحث إمكانات الحصول على دعم مالي لمواجهة تداعيات الأزمة(١١)، وعليه كشفت الأزمة هشاشة الاعتماد العراقي شبه الكامل على منفذ تصديري واحد يمر عبر الخليج العربي، الأمر الذي أعاد إلى الواجهة أهمية تنويـع مسارات التصدير وتعزيز البدائل البرية والبحرية.

٢. انعكاسات الحرب على الموقع الجيوسياسي للعراق:

أعادت الحرب إبراز العراق بوصفه دولةً تقع في قلب منطقة التماس بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة. فهو يتشارك حدودًا طويلة مع إيران، ويرتبط معها بشبكات اقتصادية وأمنية واجتماعية معقدة، وفي الوقت نفسه يحتفظ بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة ودول الخليج.

وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة الضغوط الجيوسياسية على بغداد، التي وجدت نفسها أمام تحدي المحافظة على توازن علاقاتها الخارجية ومنع انتقال الصراع إلى أراضيها. كما برزت مخاطر تحول العراق إلى ساحة تنافس غير مباشر بين القوى المتصارعة، خصوصًا في ظل وجود مصالح أمريكية وإيرانية متشابكة داخل البيئة العراقية.

ومن منظور الجغرافية السياسية، فإن الحرب أعادت تأكيد أهمية العراق بوصفه (دولة حاجزة) تقع بين مراكز نفوذ متنافسة، وهو وضع يمنحه أهمية استراتيجية كبيرة، لكنه يجعله أيضًا أكثر عرضة للضغوط الخارجية وعدم الاستقرار.

٣. تداعيات الحرب على التجارة والنقل والممرات الاستراتيجية:

أثرت الحرب بصورة مباشرة في حركة التجارة العراقية الخارجية، لا سيما تلك المرتبطة بالموانئ الجنوبية وشبكات النقل البحري عبر الخليج العربي. وقد أدت الاضطرابات في مضيق هرمز إلى ارتفاع تكاليف التأمين والشحن البحري، وإلى تأخير وصول البضائع والمواد الأولية إلى الأسواق العراقية.

كما أبرزت الأزمة أهمية مشاريع الربط الإقليمي التي يعمل العراق على تطويرها، وفي مقدمتها مشروع طريق التنمية، الذي يهدف إلى ربط الخليج العربي بتركيا وأوروبا عبر الأراضي العراقية. ويُنظر إلى هذه المشاريع بوصفها أدوات استراتيجية لتقليل الاعتماد على الممرات البحرية المهددة وتعزيز المكانة الجيواقتصادية للعراق في شبكات التجارة العالمية.

٤. التأثيرات على الأمن الوطني العراقي:

أدت الحرب إلى رفع مستوى المخاطر الأمنية في العراق نتيجة احتمال انتقال تداعيات الصراع إلى الداخل العراقي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فالقرب الجغرافي من مسرح العمليات العسكرية، ووجود قواعد ومصالح أجنبية، وتشابك الفاعلين المحليين والإقليميين، كلها عوامل تزيد من احتمالات تعرض العراق لتداعيات أمنية مستمرة، كما أن عسكرة الخليج العربي ومضيق هرمز أدت إلى زيادة حالة عدم اليقين الاستراتيجي في المنطقة، وهو ما انعكس على البيئة الأمنية العراقية وأجبر صانع القرار العراقي على تبني سياسات أكثر حذرًا في إدارة العلاقات الإقليمية.

٥. الحرب كفرصة لإعادة بناء الاستراتيجية الجيواقتصادية العراقية:

على الرغم من التداعيات السلبية للحرب، فإن الأزمة كشفت مجموعة من الفرص الاستراتيجية أمام العراق، فقد أظهرت الأحداث الحاجة الملحة إلى:

- نويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.
- تطوير خطوط التصدير البديلة عبر تركيا والبحر المتوسط.
- تسريع إنجاز ميناء الفاو الكبير ومشروع طريق التنمية.
- تعزيز الربط الاقتصادي مع الأسواق الإقليمية والدولية.
- بناء احتياطيات مالية واستراتيجية لمواجهة الصدمات المستقبلية.

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى الحرب بوصفها اختبارًا حقيقيًا لقدرة العراق على الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد أكثر تنوعًا ومرونة.

خامساً: خريطةُ القوة الجديدة

من أبرز ما كشفت عنه الحربُ أنّ الخليج لم يَعُد هامشًا جغرافيًّا، بل أصبح مركزَ ضغطٍ ومركزَ قرارٍ في آنٍ معًا، فبحسب مركز الشرق الأوسط للشؤون العالمية، تمنح الثروةُ الطاقويةُ والموقعُ الجغرافيّ دولَ الخليج نفوذًا تفاوضيًّا كبيرًا في النظام المتعدّد الأقطاب، لكنّ هذه الميزة نفسها تجعلها أكثرَ تعرّضًا للمخاطر عند التصعيد، ويؤكد المركز أيضًا أنّ الأمن القومي لم يعد يقتصر على الردع العسكري، بل يشمل سلاسل الإمداد، والرقاقات الإلكترونية، والبنية الرقمية، وقدرات الذكاء الاصطناعي، وهذا تحوّلٌ شديد الدلالة؛ إذ تنتقل الجغرافيا السياسية من حدود الدولة وقواعدها العسكرية إلى بنية الاقتصاد الرقمي العالمي وممرّاته المادية والافتراضية(١٢).

أنّ الصين، رغم اعتمادها الكبير على طاقة الخليج، امتنعت عن الانخراط الأمني المباشر، واكتفت بمقاربةٍ براغماتيةٍ اقتصادية، في حين بقيت الولايات المتحدة وحلفاؤها يتحملون عبء الضمانات الأمنية، وهذا يعكس نمطًا جديدًا من الترتيب الدولي: القوى الصاعدة تستفيد من الاستقرار الذي تحميه قوةٌ أخرى، لكنها لا تتحمّل كامل كلفته الأمنية، وهنا تحديدًا تتغيّر خرائط القوة: إذ لم تعد الهيمنة تعني السيطرة العسكرية المباشرة وحدها، بل أيضًا القدرة على ضبط المخاطر النظامية وإنتاج السلع العامة الدولية.

سادساً: سيناريوهات النظام الدولي بعد الحرب الإيرانيّة

السيناريو الأول: الاحتواء المُدار وتجدد الردع الأمريكي المرن

يفترض هذا السيناريو أن الحرب تنتهي أو تتجمد عند مستوى تسوية تفاوضية محدودة، دون معالجة جذرية لأسباب الصراع البنيوية، بما يسمح بعودة الاستقرار النسبي إلى النظام الإقليمي والدولي، ولكن ضمن بيئة استراتيجية أكثر توترًا وأقل قابلية للتنبؤ.

وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن التسويات المبكرة في مثل هذه الصراعات قد تُسهم في تحسين الأداء الاقتصادي العالمي بشكل طفيف، من خلال تخفيف الضغوط على أسواق الطاقة وخفض أسعار النفط والغاز والأسمدة، وهو ما ينعكس إيجابًا على معدلات النمو والتضخم العالمي.

غير أن هذا الاستقرار لا يعني عودة الأحادية القطبية الصلبة، بل يكرّس نموذجًا من الردع المرن الذي تتعايش فيه الولايات المتحدة مع تعددية دولية صاعدة، لكنها غير مستقرة، حيث تبقى واشنطن اللاعب المركزي دون قدرة كاملة على ضبط النظام العالمي منفردة.

على الرغم من أن الولايات المتحدة ما زالت تمتلك أكبر شبكة تحالفات عسكرية وأوسع نفوذ اقتصادي وتقني عالمي، فإن البيئة الدولية الراهنة تختلف جذريًا عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد أدى الصعود المتسارع

للصين، واستمرار الحضور الجيوسياسي الروسي، وتنامي أدوار القوى الإقليمية الصاعدة، إلى تقليص قدرة واشنطن على إعادة إنتاج نظام دولي يتمحور حول قيادة أمريكية منفردة، كما أن الحرب على إيران، حتى لو انتهت بتسوية سياسية محدودة، لن تعالج التحولات الهيكلية التي طرأت على توزيع القوة العالمية، بل ستضيف إليها مزيدًا من التعقيد، لذلك فإن هذا السيناريو قد ينجح في إدارة الأزمة، لكنه لا يمتلك المقومات الكافية لإعادة تشكيل النظام الدولي وفق نموذج القيادة الأمريكية المهيمنة.

السيناريو الثاني: التعددية القطبية المُجزأة (استقرار هش وإعادة تشكّل النظام)

يمثل هذا السيناريو انتقال النظام الدولي إلى مرحلة تعددية قطبية غير مكتملة، حيث لا تعود الهيمنة الأحادية ممكنة، لكن في الوقت نفسه لا تتشكل منظومة تعددية مستقرة ذات قواعد واضحة.

في هذا الإطار، يتجه العالم إلى نظام تتوزع فيه القوة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، إلى جانب قوى إقليمية صاعدة، إلا أن هذا التوزيع لا ينتج توازنًا مستقرًا، بل حالة من التنافس البنيوي المستمر.

وتؤكد دراسات مراكز الفكر أن الحرب على إيران تُسرّع هذا التحول بوصفها لحظة انتقالية في النظام العالمي، حيث أدت إلى:

١. إعادة تموضع سلاسل الإمداد العالمية.

٢. تصاعد أهمية أمن الطاقة والممرات البحرية.

٣. تنامي سياسات إعادة التوطين الصناعي.

٤. تفكك انتقائي للعولمة.

يعد هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحاً؛ لأنه الأقرب إلى الواقع الجيوسياسي الحالي والأكثر قابلية للتحقق خلال العقد القادم، وذلك لعدة اعتبارات بنيوية وجيوسياسية واقتصادية:

١. توازن القوة العالمي يتجه نحو التعددية: لم تعد الولايات المتحدة قادرة على الانفراد بإدارة النظام الدولي، وفي الوقت نفسه لا تمتلك الصين أو روسيا القدرة على الحلول محلها بصورة كاملة، مما يخلق بيئة متعددة الأقطاب.

٢. استمرار التنافس دون صدام مباشر شامل: تسعى القوى الكبرى إلى تجنب الحرب المباشرة بسبب التكلفة الاقتصادية والعسكرية الباهظة، لكنها تواصل التنافس في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والممرات البحرية والنفوذ الإقليمي.

٣. صعود التكتلات الإقليمية: حيث تشهد المرحلة الراهنة تنامي أدوار التكتلات والتحالفات المرنة مثل:

- مجموعة بريكس (BRICS): تضم الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، ثم توسعت لتشمل دولًا جديدة من بينها إيران والإمارات ومصر وإثيوبيا، وتسعى إلى تعزيز التعددية الدولية وتقليل الاعتماد على المؤسسات المالية الغربية.

- منظمة شنغهاي للتعاون (SCO): تمثل أحد أكبر الأطر الأمنية والاقتصادية في أوراسيا، وتضم الصين وروسيا والهند وباكستان وإيران ودول آسيا الوسطى، وتُعد منصة مهمة لإدارة التوازنات في القارة الآسيوية.

- مجموعة العشرين (G٢٠): رغم أنها ليست تكتلًا سياسيًا بالمعنى التقليدي، فإنها تمثل الإطار الأهم لتنسيق السياسات الاقتصادية بين الاقتصادات الكبرى والناشئة.

- رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN): أصبحت أحد المراكز الاقتصادية الصاعدة عالميًا، وتسعى إلى الحفاظ على التوازن بين النفوذ الأمريكي والصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

- المبادرات الاقتصادية العابرة للأقاليم مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية.

وهذا يعكس انتقال العالم إلى بنية أكثر تعددية وأقل مركزية.

٤. إعادة هيكلة العولمة بدل انهيارها: الحرب على إيران، كما حدث سابقًا مع أزمات الطاقة والحروب الأخرى، لا تؤدي إلى نهاية العولمة، بل إلى إعادة تشكيلها وفق اعتبارات الأمن القومي والطاقة وسلاسل الإمداد.

٥. تحوّل الشرق الأوسط إلى ساحة لإعادة توزيع النفوذ: أظهرت الحرب أن الشرق الأوسط لم يعد مجرد منطقة نفطية، بل أصبح مركزًا للتنافس على الطاقة والممرات البحرية والممرات الاقتصادية العالمية، وهو ما ينسجم مع منطق التعددية القطبية المجزأة أكثر من أي سيناريو آخر.

وعليه، في ضوء المعطيات الجيوسياسية والاقتصادية الراهنة، يمكن القول إن سيناريو التعددية القطبية المُجزّأة (الاستقرار الهش) هو السيناريو الأكثر ترجيحًا لتوصيف النظام الدولي بعد الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران. فهو يجمع بين استمرار التنافس بين القوى الكبرى، وصعود الفاعلين الإقليميين، وإعادة تشكيل العولمة، دون الوصول إلى هيمنة أحادية جديدة أو انهيار شامل للنظام الدولي؛ لأن الحرب لا تبدو مرشحة لإنتاج نظام عالمي جديد بصورة فورية، وإنما ستُسرّع الانتقال نحو نظام متعدد المراكز والقوى، تتداخل فيه المنافسة والتعاون، وتغدو فيه إدارة الأزمات أكثر أهمية من حسمها، والاستقرار أكثر هشاشة من أن يُنظر إليه بوصفه حالة دائمة.

السيناريو الثالث: التسوية الإقليمية المحدودة واستمرار الاضطراب البنيوي دون عودة النظام السابق

يفترض هذا السيناريو نجاح تسويات جزئية في تخفيف حدة الصراع، بما في ذلك إعادة فتح بعض الممرات البحرية أو تخفيف القيود على حركة الطاقة، إلا أن ذلك لا يؤدي إلى عودة النظام الدولي إلى وضعه السابق قبل الحرب.

ويرجع ذلك إلى أن الحرب كشفت عن تحولات بنيوية عميقة في النظام الدولي، تتعلق بـ:

١. هشاشة أمن الممرات البحرية.

٢. تعاظم الترابط بين الطاقة والأمن الدولي.

٣. تداخل الأمن المادي مع البنية الرقمية للاقتصاد العالمي.

وتشير الوكالة الدولية للطاقة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن هذه التحولات لا تمثل صدمة مؤقتة، بل اختبارًا عميقًا لبنية الاعتماد المتبادل العالمي.

يُعد هذا السيناريو الأقل استقلالًا من الناحية النظرية؛ لأنه يركز على مآلات الحرب ذاتها أكثر من تركيزه على شكل النظام الدولي الناتج عنها، فنجاح تسوية إقليمية أو إعادة فتح الممرات البحرية لا يعني بالضرورة عودة البيئة الدولية إلى ما كانت عليه قبل الحرب، كما أن التحولات المرتبطة بأمن الطاقة، وسلاسل الإمداد، والتنافس الأمريكي–الصيني، والتغيرات في بنية الاقتصاد العالمي، هي تحولات سبقت الحرب أصلًا، ومن المرجح أن تستمر بعدها. لذلك فإن هذا السيناريو يفسر مستوى التهدئة الإقليمية، لكنه لا يقدم تصورًا متكاملًا لشكل النظام الدولي المستقبلي، الأمر الذي يجعله أقرب إلى مسار فرعي داخل السيناريوهات الأخرى.

السيناريو الرابع: النظام الدولي الشبكي متعدد المراكز (تحول بنيوي في طبيعة القوة)

يفترض هذا السيناريو تحولًا نوعيًا في بنية النظام الدولي، بحيث لا تبقى الدولة هي الفاعل المركزي الوحيد، بل تتوزع القوة داخل شبكة معقدة من الفاعلين الدوليين وغير الدوليين.

في هذا السيناريو، تتقاسم القوة والنفوذ:

١. الدول الكبرى.

٢. الشركات متعددة الجنسيات.

٣. شبكات الطاقة العالمية.

٤. المؤسسات المالية الدولية.

٥. التحالفات الأمنية المرنة.

وبذلك تنتقل الجغرافيا السياسية من منطق المراكز القطبية إلى منطق العُقد والشبكات.

وفي سياق الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران، يتجلى هذا التحول في:

١. إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية للطاقة.

٢. إعادة توجيه التجارة بعيدًا عن نقاط الاختناق الاستراتيجية مثل مضيق هرمز.

٣. تصاعد دور الشركات في إدارة المخاطر الجيوسياسية.

٤. توسع الممرات الاقتصادية العابرة للأقاليم (مثل آسيا، الشرق الأوسط، أوروبا).

يمثل هذا السيناريو أحد أكثر التصورات تطورًا في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة، إلا أن تحققه الكامل يفترض تراجعًا ملموسًا في مركزية الدولة القومية لصالح الشبكات الاقتصادية والتكنولوجية واللوجستية العابرة للحدود، غير أن الوقائع الجيوسياسية الحالية تُظهر أن الدولة ما زالت تحتفظ بأدوات القوة الحاسمة، ولا سيما في مجالات

الأمن القومي والدفاع والحدود والسيادة والقرار الاستراتيجي. كما أن الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران كشفت أن القرارات الحاسمة المتعلقة بالحرب والسلم ما تزال بيد الدول وليس بيد الفاعلين الشبكيين، وعليه فإن النظام الشبكي قد يتوسع بوصفه بُعدًا مكمّلًا للنظام الدولي، لكنه لا يبدو قادرًا في المدى المنظور على إحلال منطق الشبكات محل منطق الدولة بصورة كاملة.

السيناريو الخامس: الفوضى الجيوسياسية المنظمة (التفكك الجزئي للنظام الدولي)

يفترض هذا السيناريو دخول النظام الدولي في مرحلة من التفكك الجزئي طويل الأمد، دون انهيار كامل، حيث تستمر المؤسسات الدولية في الوجود الشكلي، لكنها تفقد قدرتها الفعلية على تنظيم السلوك الدولي أو ضبط الأزمات الكبرى.

في هذا السياق، يتسم النظام الدولي بـ:

١. تعدد مراكز القرار دون مرجعية موحدة.

٢. تضارب القواعد والمعايير الدولية.

٣. تصاعد التحالفات المؤقتة القائمة على المصالح الآنية.

٤. توسع استخدام العقوبات خارج الأطر متعددة الأطراف.

كما يؤدي استمرار التوتر في الممرات البحرية الحيوية، وعلى رأسها مضيق هرمز، إلى زيادة عسكرة المجال البحري العالمي، وارتفاع احتمالات الاحتكاك بين القوى الكبرى والإقليمية.

اقتصاديًا، ينعكس هذا السيناريو في:

١. تصاعد السياسات الحمائية.

٢. إعادة توطين الصناعات الاستراتيجية.

٣. تفكك جزئي للعولمة.

٤. ربط التجارة الدولية بالتحالفات السياسية بدلًا من الكفاءة الاقتصادية

يمثل هذا السيناريو أقصى درجات عدم الاستقرار، ويفترض تراجعًا واسعًا في قدرة المؤسسات الدولية على تنظيم العلاقات بين الدول، وازدياد النزعات الحمائية والصراعات الإقليمية، ورغم أن بعض مؤشرات هذا السيناريو موجودة بالفعل، فإن النظام الدولي ما يزال يمتلك عناصر كبح تمنع انزلاقه إلى حالة تفكك واسعة، فالتشابك الاقتصادي العالمي، والردع النووي، والاعتماد المتبادل في أسواق الطاقة والتكنولوجيا، فضلًا عن المصالح المشتركة للقوى الكبرى، كلها عوامل تحد من احتمالات الوصول إلى حالة فوضوية شاملة، إضافة إلى ذلك تُظهر التجارب التاريخية أن القوى الكبرى تميل في أوقات الأزمات الكبرى إلى إعادة إنتاج قدر من التوازن والاستقرار النسبي بدل السماح بانهيار النظام

الدولي بصورة كاملة، لما يحمله ذلك من مخاطر على مصالحها الاستراتيجية.

الاستنتاجات

١. كشفت الحرب الأمريكية–(الإسرائيلية) على إيران أن النظام الدولي دخل مرحلة انتقالية تتراجع فيها قدرة القوة المهيمنة الواحدة على إدارة التفاعلات الدولية بصورة منفردة، الأمر الذي يعكس استمرار التحول من الأحادية القطبية إلى أنماط أكثر تعقيدًا من توزيـع القوة والنفوذ بين عدد من الفاعلين الدوليين والإقليميين.

٢. أثبتت الحرب أن الممرات البحرية الاستراتيجية، ولا سيما مضيق هرمز، ما تزال تمثل إحدى أهم نقاط الاختناق الجيوسياسية في العالم، وأن أمن الطاقة العالمي ما زال مرتبطًا بدرجة كبيرة باستقرار منطقة الخليج العربي، وأن تعطيل حركة الطاقة لا ينعكس على الدول المنتجة والمستهلكة فقط، بل يمتد تأثيره إلى سلاسل الإمداد العالمية وأسواق الغذاء والنقل والتأمين والاستثمار.

٣. أظهرت الأزمة أن التنافس بين القوى الكبرى لم يعد مقتصرًا على المجال العسكري التقليدي، بل امتد ليشمل الممرات الاقتصادية، وشبكات الطاقة، والبنى التكنولوجية، والمجالات البحرية الاستراتيجية، الأمر الذي يعكس انتقال الجغرافية السياسية المعاصرة من التركيز على السيطرة الإقليمية المباشرة إلى التنافس على العقد والشبكات الحيوية في الاقتصاد العالمي.

٤. من بين السيناريوهات المطروحة لمستقبل النظام الدولي، يظل سيناريو التعددية القطبية المجزأة أو "الاستقرار الهش" الأكثر ترجيحًا، لكونه يتوافق مع الاتجاهات الراهنة المتمثلة في استمرار التفوق الأمريكي النسبي من جهة، وصعود قوى دولية وإقليمية منافسة من جهة أخرى، دون قدرة أي طرف على فرض نظام دولي جديد بصورة منفردة.

٥. لا تشير المعطيات الراهنة إلى إمكانية عودة الأحادية القطبية بصيغتها التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، كما لا تشير إلى انهيار شامل للنظام الدولي، بل إلى بروز نظام تتداخل فيه عناصر التعاون والصراع والتنافس ضمن بيئة دولية أكثر تعقيدًا وأقل قابلية للتنبؤ.

٦. أكدت الحرب تزايد أهمية التكتلات الإقليمية والتحالفات المرنة والممرات الاقتصادية العابرة للأقاليم بوصفها أدوات جديدة لإعادة توزيع القوة والنفوذ العالمي، وهو ما يعكس تحولات عميقة في بنية الاقتصاد السياسي الدولي وفي أنماط الترابط الجيوسياسي بين الأقاليم.

٧. بالنسبة للشرق الأوسط، أظهرت الحرب أن المنطقة ستبقى أحد المراكز الرئيسية لإعادة تشكيل التوازنات الدولية خلال العقود المقبلة، بسبب احتضانها لأهم احتياطيات الطاقة العالمية وموقعها في قلب الممرات البحرية والبرية التي تربط آسيا وأوروبا وإفريقيا.

٨. أما العراق، فقد كشفت الحرب حجم الهشاشة الجيوسياسية الناتجة عن الاعتماد الكبير على صادرات النفط المارة عبر الخليج العربي ومضيق هرمز، حيث أظهرت الأزمة أن أي اضطراب في هذه الممرات ينعكس مباشرة

على الإيرادات العامة والاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة العراقية. كما دفعت تداعيات الحرب العراق إلى البحث عن دعم مالي دولي لمواجهة الضغوط الاقتصادية الناتجة عن تراجع الصادرات النفطية .

٩. أبرزت الأزمة الحاجة الملحة أمام العراق إلى تبني استراتيجية جيواقتصادية طويلة الأمد تقوم على تنويع منافذ التصدير، وتطوير البنى التحتية للنقل والطاقة، وتسريع تنفيذ المشاريع الاستراتيجية، وفي مقدمتها مشروع طريق التنمية ومشاريع الربط الإقليمي، بما يحد من تأثير الأزمات الجيوسياسية المستقبلية على الاقتصاد الوطني.

المصادر

١. ارتدادات الحرب الإيرانية - الإسرائيلية - الأمريكية على الساحة العراقية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، متوفر على الرابط -https://www.ecssr.ae/ar/research ٢٠٥٢٣٤/٢/products/reports (تم الاسترجاع بتاريخ ١١ حزيران ٢٠٢٦).

٢. عبد الستار قاسم ، امن النفط في الخليج في ظل التغييرات الجارية ، مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد الرابع ، بغداد ، ٢٠١٢ .

٣. وكالة الأناضول، «العراق: تراجع صادرات النفط عبر هرمز نحو ٩٠ بالمئة»، ٢٣ أيار/مايو ٢٠٢٦، متوفر على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/ (تم الاسترجاع بتاريخ ١١ حزيران ٢٠٢٦).

٤. زينة عبد الامير الحسن إبراهيم، الصراع الامريكي – الايراني وأثره في الأمن القومي العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد ٧٤، الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، بغداد، ٢٠٢٣.

٥. International Energy Agency (IEA), Oil Market Report – March ٢٠٢٦. Paris: International Energy Agency, ١٢ March ٢٠٢٦. Retrieved from: https://www.iea.org/reports/oil-market-report-march٢٠٢٦-

٦. Reuters, “Iraq Sought Financial Assistance from IMF as Result of Iran War, Source Close to IMF Says,” May ٢٠٢٦ ,١٤. Retrieved from: https://www.reuters.com/world/middle-east/iraq-sought-financial-assistance-imf-result-iran-war-source-close-imf-says١٤-٠٥-٢٠٢٦-/

٧. Hungarian Institute of International Affairs (HIIA). The Global and Regional Impacts of the Iranian Conflict. ٢٨ March ٢٠٢٦.

٨. (IEA. IEA Member countries to carry out largest ever oil stock release amid market disruptions from Middle East conflict. ١١ March ٢٠٢٦; IEA. Sheltering From Oil Shocks. ٢٠ March ٢٠٢٦.

٩. International Energy Agency (IEA). Oil Market Report - March ١٢ .٢٠٢٦ March ٢٠٢٦; IEA. New IEA report highlights options to ease oil price pressures on consumers in response to Middle East supply disruptions. ٢٠ March ٢٠٢٦.;.

١٠. Mansour, Renad, Hayder Al-Shakeri, and Haid Haid. “The Shape-shifting ‘Axis of Resistance’: How Iran and Its Networks Adapt to External Pressures.” Chatham House, March ٢٠٢٥,٦.

١١. Middle East Council. “The Iran War and an Emerging Geopolitical Order.” May ٢٠٢٦ ,١٠. https://mecouncil.org/publication/the-iran-war-and-an-emerging-geopolitical-order/

١٢. OECD. OECD Economic Outlook, Interim Report March ٢٠٢٦. March ٢٠٢٦, pp. ٢٠-١٧; OECD. OECD Economic Outlook, Volume ٢٠٢٦ Issue ١: Under Pressure. June ٢٠٢٦, .

١٣. World Trade Organization (WTO). Global Trade Outlook and Statistics - March ٢٠٢٦. March ٢٠٢٦.

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent

alrafidaincenter.com
alrafidaincent
ص . ب 252

info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادريـة - قرب تقاطـع ساحة الحريـة